مقرر إدارة المصارف

مقدمة المقرر:

مما لا شك فيه أن للمصارف دوراً فاعلاً في تجميع المدخرات وتمويل التنمية، وتلعب الخدمات المصرفية دوراً هاماً في تقدم الاقتصاد وتحقيق النمو للدول، كما تعمل المصارف على خلق النقود.

يساهم القطاع المصرفي وبشكل فعال في تنمية الاقتصاد وتطوره. بالتالي فإن أي خلل في أحد المصارف يؤدي إلى هزات متتابعة في المؤسسات المالية الأخرى في الاقتصاد المحلي والعالمي، حيث إن للمصارف تأثير بالغ الأهمية على حاجات ورغبات المتعاملين وحركة الأموال في الاقتصاد وهيكل التجارة والاستثمار.

تشهد بيئة عمل المصارف تغيرات مستمرة ومتلاحقة، انعكست على البيئة الداخلية لها وعلى البيئة الخارجية، وهذا أدى إلى قيام المصارف بالتحرك في عدة اتجاهات في وقت واحد، لمواكبة المستجدات في الصناعة المصرفية حتى تصمد أمام التحديات. وبالتالي يجب إدارة المصارف وفق أسلوب إداري علمي حديث.

ومن الضروري عزيزي الطالب، أن تدرك هذا الدور للمصارف من حلال قراءتك لمقرر إدارة المصارف، حيث يهدف هذا المقرر إلى تعريفك بالمفاهيم الأساسية والجوانب المختلفة المتعلقة بالمصارف.

. الأهداف العامة للمقرر:

عزيزي الطالب، بعد فراغك من دراسة هذا المقررينبغي أن تكون قادراً على أن:

1. أهمية وطبيعة المصارف.
2. موارد المصارف واستخداماتها.
3. الخدمات التي تقدمها المصارف.
4. الائتمان المصرفي.
5. سياسة الاستثمار في المصارف.
6. الرقابة المصرفية.
7. مخاطر المصارف.
8. التعثر المصرفي.
9. التسويق المصرفي.

المحاضرة الأولى والثانية

مدخل إلى العمل المصرفي

24/01/2024

2/3/2024

المحاضرة الأولى	محتويات المحاضرة	الصفحة
مدخل إلى العمل المصرفي	مقدمة	3
	1. طبيعة المصارف وأهميتها	3
	2. تعريف المصارف	5
	3.نشأة وتطور المصارف	5
	4. المبادئ الحاكمة لأعمال المصارف	5
	5.خصائص النشاط المصرفي	6
	6. أهداف المصارف	6
	7. العمليات المصرفية الأساسية للمصارف	7
	8.أنواع المصارف	9
	9. المصارف العاملة في سورية	12

المحاضرة الأولى

مدخل إلى العمل المصرفي

مقدمة: (للاطلاع)

_تعد المصارف من مؤسسات الوساطة المالية.

س: ما هي مؤسسات الوساطة المالية؟

_وحدات مالية أو مصرفية تربط بين قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار.

_منشآت اقتصادية متخصصة بدور الوسيط المالي بين المدخرين (المقرضين) وبين المقترضين.

_تقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفائض النقدي (أطراف لديها مبالغ مالية تزيد عن حاجتهم منها) وبين أصحاب العجز النقدي (أطراف بحاجة لمبالغ مالية أكثر مما تملك.

_ ونظراً لصعوبة التلاقي بين الطرفين (التعارف بين الطرفين) وعدم التطابق أو التوافق بين الطرفين كماً ونوعاً أو زماناً ومكاناً (الرصيد نفسه وبنفس الوقت) ، أي من حيث :الرغبات المالية، مواعيدها، مستويات الضمان المطلوبة.

_ ولهذا فقد جاءت الوساطة المالية باعتبارها: ذلك النشاط الذي يتم فيه تحويل علاقة التمويل المباشر بين الطرفين إلى علاقة غير مباشرة بينهما.

س: ما هي أنواع مؤسسات الوساطة المالية؟

_ تقسم مؤسسات الوساطة المالية إلى:

1. **مؤسسات تقوم بعملية الوساطة المالية:** من خلال جمع المدخرات ومن ثم إعادة استثمارها بآليات مختلفة. وتشمل: المصارف (مؤسسات قبول الودائع)، شركات التأمين (المؤسسات التعاقدية)، شركات الاستثمار (مؤسسات الوساطة الاستثمارية).
2. **مؤسسات مالية أخرى:** تقوم بعملية الوساطة بين المستثمرين والسوق المالي (الشركات المدرجة): وتشمل مؤسسات سوق الأوراق المالية: شركات السمسرة والمتاجرة بالأوراق المالية، بنوك الاستثمار (مؤسسات ترويج الاكتتاب)

1. طبيعة المصارف وأهميتها:

_ تعد المصارف من القطاعات المنظمة تنظيماً عالياً في البلدان المختلفة. وتعتمد فكرة إنشاء المصارف على أساس وجود فائض من الدخل لدى شريحة من المجتمع تزيد عن حاجتها للإنفاق، ومن جانب آخر وجود من يرغب بإنفاق أكثر من دخله سواء للاستهلاك أو الاستثمار.

_ مما يتطلب إنشاء مؤسسة تقوم بتحويل الأموال الفائضة من الشريحة الأولى إلى الشريحة الثانية التي تعاني من العجز في التمويل، وهو أساس عمل المصارف.حيث أنها أهم مؤسسة تقوم بالتوسط بين المودعين والمقترضين سواء كانت الحاجة إلى التمويل بشكل قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل أو خدمات مصرفية أخرى.

_ وفي ضوء هذه الوظيفة فإن المصارف تقوم بتمويل الاستثمارات المختلفة والاستيرادات وتمويل الصادرات عن طريق منح القروض للمصدرين وتمويل القروض السكنية والعقارات. ومن جانب آخر للعميل الحق في استثمار أمواله في حسابات الودائع تحمل سعر فائد بهدف تحقيق الربح.

_ والمصرف هو المنشأة التي تتعامل بالنقود وأهم وظائف المصارف قبول الودائع من النقود من العملاء في شكل إيداعات وتحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها وتقوم بتحصيل الشيكات لعملائها، كما تقوم بمنح القروض أو استثمار الودائع الفائضة حتى يتم طلبها من أصحابها.

_ يلعب القطاع المصرفي دوراً فاعلاً في تجميع المدخرات وتمويل التنمية، وتلعب الخدمات المصرفية في الدول المتطورة دوراً في تقدم الاقتصاد وتحقيق النمو، والمصارف قادرة على خلق النقود. يقوم القطاع المصرفي وبالتكامل مع النظام المالي والقطاع الإنتاجي على تجاوز الاختلال في الهيكل التمويلي وسد الفجوة التمويلية للمنشآت.

_ تأتي أهمية المصارف من كونها تساهم وبشكل فعال في تنمية الاقتصاد وتطوره، ولذلك فإن أي خلل في أحد المصارف يؤدي إلى هزات متتابعة في المؤسسات المالية الأخرى في الاقتصاد المحلي والعالمي، حيث إن المصرف ليس لمالكيه فقط وله تأثير بالغ الأهمية على حاجات ورغبات المتعاملين وحركة الأموال في الاقتصاد وهيكل التجارة والاستثمار.

_ والمصرف يعمل بديونه والتي تسمى بالديون المصرفية، والتي هي عبارة عن المبالغ المودعة لديه من قبل الأفراد والمؤسسات، وتمثل هذه الإيداعات مكون رئيسي من الكتلة النقدية في اقتصاد أي بلد.

_ونظراً لضآلة حجم رأسمال المصرف قياساً بحجم أموال المودعين (الدائنين)، ونظراً لضرورة الحفاظ عليها وإعادتها إلى أصحابها في حال طلبها (موعد استحقاقها) مع ضرورة تحقيق عوائد (فوائد). يجب إدارة المصارف وفق أسلوب إداري علمي حديث، يضمن الاستفادة من الفرص المتاحة وعدم تفويت أي منها على المصرف (أي فرصة ضائعة تعتبر خسارة)، كما يجب العمل على تجنب المخاطر التي من الممكن التعرض لها.خاصة مع تعدد مصادر الحصول على الأموال وتعدد مجالات التوظيف.

_ ويسعى المصرف جاهداً إلى رفع قيمة رقم أعماله وترشيد نفقاته وأعبائه، وهذا يتطلب منه تقديم وابتكار خدمات جديدة ومتطورة تصل إلى تفاصيل دقيقة في التعاملات المالية والتجارية اليومية للوصول إلى جميع شرائح المجتمع وبمختلف مهنهم وحاجاتهم.

_ وأمام هذه المتغيرات: ارتفاع حدة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية، تعدد اشكالها وأنواعها بسبب انفتاح الأسواق نتيجة مظاهر العولمة. وأصبحت القدرات التنافسية ترتكز على معايير جديدة عمادها جودة الخدمة وابتكار طرق جديدة لتقديمها.

_ تشهد بيئة عمل المصارف تغيرات مستمرة ومتلاحقة، انعكست على البيئة الداخلية لها وعلى البيئة الخارجية، وهذا أدى إلى قيام المصارف بالتحرك في عدة اتجاهات في وقت واحد، لمواكبة المستجدات في الصناعة المصرفية حتى تصمد أمام التحديات.

2. تعريف المصارف:

_ **يوجد عدد كبير من التعاريف الخاصة بالمصارف:**

_ **المصرف هو:** المنشأة المالية التي تقبل الودائع، وتمنح التسهيلات الائتمانية، وتستثمر أموالها الفائضة، وتقدم مجموعة خدمات مصرفية في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها، ومن أجل تحقيق أهدافها المتنوعة في سياق غرضها العام.

_ **فالمصرف هو: منشأة** ذات طبيعة مالية تتعامل في أصول مالية متنوعة تظهر بوضوح في قوائم مراكزها المالية.

_ **المصرف: عبارة عن مؤسسة مالية** تتعامل في النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى، ويقوم بدور الوسيط المالي بين المتعاملين من الأفراد والشركات ويعمل على تأمين حاجات العملاء المالية من خلال تقديم والتعامل مع مجموعة من الخدمات المالية، وضمن مجموعة من القواعد المحلية والدولية، ويعرف المصرف التجاري بأنه: المنشاة التي تقبل عرض الودائع وتعمل على خلق القروض .

3. نشأة وتطور المصارف:

_ جاءت كلمة بنك من مدينة البندقية (بإيطاليا) اشتقاقاً من كلمة بانكو (Banco) الإيطالية التي تعني المنضدة أو الطاولة التي يقف عليها الصراف لتحويل العملة. ويقابلها باللغة العربية كلمة مصرف "مأخوذ من الصرف: بمعنى بيع النقد بالنقد"، أي المؤسسة التي تقرض وتقترض.

_ يعد الصياغ والصيارفة أساس نشأة المصارف، إذ كانوا يقومون بالاحتفاظ بأموال التجار ورجال الأعمال كودائع لديهم لحمايتها من السرقة والتلف والضياع مقابل منح أصحابها وثائق (إيصالات) خاصة تدل على ذلك.

_ ثم أصبح الصيارفة يقومون بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر لتسوية التعاملات التجارية الجارية بينهم. ثم سمح الصيارفة لهم بسحب مبالغ تفوق ودائعهم أو ما يسمى «بالسحب على المكشوف»، وقد أدى ذلك إلى تعثر وإفلاس عدد منهم.

_ أي ان بداية فكرة الصيرفة هي عندما وجد الصيارفة والصاغة بأن الذين يودعون الأموال عندهم لا يستردونها منهم إلا بنسبة قليلة تساوي 10% والمتبقي يبقى محفوظاً في صناديقهم. فقاموا بالانتفاع من هذه الأموال سواء بإقراضها أو بعمليات أخرى. وعملوا على تشجيع الأغنياء وكبار التجار على إيداع أموالهم لمدد طويلة مقابل دفع فائدة سنوية صغيرة بدلاً من أن يأخذوا منهم رسوم الإيداع ليتمكنوا من إقراض هذه الأموال بفائدة أعلى للاستفادة من الفرق كعائد لهم.

_ ويجمع الباحثون على أن تاريخ نشأة المصارف الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، حيث تأسس أول مصرف في مدينة البندقية الإيطالية في عام 1157 م.

4. المبادئ الحاكمة لأعمال المصارف:

1. السرية التامة لحسابات العملاء من خلال عدم إفشاء المصرف بأي أسرار خاصة عن أعمال ومعاملات العملاء، باستثناء الصالح العام.
2. حسن المعاملة من خلال تحقيق هدف إرضاء العميل، وأن العميل دائماً على حق.

3. سرعة إنجاز الخدمات المصرفية.

4. تحقيق الراحة للعملاء والثقة.

5. استخدام التكنولوجيا الحديثة والانتشار في الفروع.

5. خصائص النشاط المصرفي:

يتميز النشاط المصرفي عن غيره من القطاعات الأخرى بأنه:

1. إن المصارف التجارية تعتمد في الأساس في مزاولة نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال، وليس على مواردها الذاتية، كرأس المال وغيره. كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية العاملة في مجالات الإنتاج السلعي أو تقديم الخدمات.

2. أساس عمل المصارف هو المتاجرة بالنقود حيث أنها تقبل الودائع من العملاء بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى، وبذلك فهي تحقق منفعة أو إيراد من الفرق بين الفائدتين.

3. تتضمن العمليات المصرفية قيام المصرف بتقديم:

A_ الخدمات المصرفية: وهي خدمات يقدمها المصرف مقابل أجر أو فائدة يتقاضها، أو يقبل ودائع من المدخرين. ومن الأمثلة: الحسابات الجارية الدائنة، الحوالات المصرفية، تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، .....

B_ التسهيلات المصرفية (الائتمانية): من خلال قيام المصرف بتقديم قروض أو سلف أو ضمان لعملائه. ومن الأمثلة: خصم الأوراق التجارية، السحب على المكشوف (الحسابات الجارية المدينة) ، الاعتمادات المستندية، ...

4. يقوم المصرف المركزي بالإشراف والرقابة على المصارف.

6. أهداف المصارف:

يسعى المصرف التجاري إلى تحقيق الأهداف الثلاثة:

A. هدف الأمان: يتسم رأس مال المصرف التجاري بصفر نسبته مقارنة بصافي الأصول الموجودة لديه (إذ لا تزيد نسبته إلى مجموع الموجودات عن 8% حسب مقررات لجنة بازل).

وهذا يعني أن المصرف لا يستطيع تحمل خسائر تزيد عن نسبة رأس ماله. فإذا زادت الخسائر فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين لديه، والنتيجة هي إعلان المصرف إفلاسه. لذلك يتوجب على المصرف التأكد من أن أموال مودعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم الذي يكفل استرداداها مع تحقيق عائد مناسب.

_ وبالتالي الأمان: تعبير عن مدى قدرة المصرف على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها وذلك من خلال حقوق الملكية الخاصة به والمتمثلة برأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات... .

بحيث يجب أن يحدد الحجم المناسب لرأس المال في ضوء قرارات المصرف المركزي ومقررات اتفاقيات لجنة بازل. وأن يحتجز نسبة معينة من الأرباح ليحافظ على مستوى معين من الأمان. ومن نسب قياس مستوى الأمان: نسبة حقوق الملكية في المصرف على حجم الودائع فيه. ويقيس قدرة حقوق الملكية على رد الودائع.

B. هدف الربحية: تسعى المصارف إلى تحقيق الربح جراء القيام بأداء مختلف أنشطتها، من خلال منح التسهيلات الائتمانية المتنوعة، القيام بعمليات الاستثمار، تقديم الخدمات المصرفية المختلفة. ومن أهم مصادر أرباح المصارف التجارية :

- الربح الناجم عن الفرق بين الفوائد الدائنة (على القروض) والفوائد المدينة (على الودائع)، وهو مصدر ربح رئيسي للمصرف.
- الربح الناجم عن الفرق بين ما يحصل عليه المصرف من عمولات ورسوم من الخدمات المقدمة وبين ما يتحمله من مصاريف جراء تقديم هذه الخدمات.
- الربح الناجم عن الفرق بين ما يحصل عليه المصرف من ربح نتيجة قيامه باستثمار أمواله الفائضة عن حاجة السيولة والتسهيلات الائتمانية، وبين ما يتحمله من مصاريف خاصة بعمليات الاستثمار.

_ ويعد الربح من مصادر التمويل الذاتي الذي تستخدمه في تمويل أعمال التوسع وتطوير الأنشطة والخدمات التي يقدمها. ويعتمد عليه في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.

_ يستخدم معدل الربحية لدى المصارف كمؤشر للحكم على درجة كفاءة الإدارة وحسن استخدامها لأموالها ولأموال الغير.

_ وهناك نسب مالية لقياس الربحية متنوعة وشائعة الاستخدام تساعد في الحكم على كفاءة الإدارة في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها، منها: معدل العائد على الاستثمار: الذي يقيس صافي الربح بعد الضرائب إلى الأصول التي تم استخدامها لتحقيق تلك الأرباح الصافية.

C. هدف السيولة: تعبير عن مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته التي قد تنشأ في أي وقت وذلك اعتماداً على ما هو متاح لديه من نقدية وأصول شبه نقدية بسرعة ودون اتعرض لخسائر.

ويجب تحقيق التوازن بين السيولة والربحية :بحيث لا يتم تعطيل الأموال أو استثمارها بمعدلات عائد منخفضة.بالوقت نفسه يجب أن يعمل على تحقيق قدر مناسب من السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل (الأنية) فور نشوئها دون التعرض لتحمل خسائر تؤثر على عمل المصرف.

_ يتم قياس مستوى السيولة في المصرف باستخدام عدد من النسب المالي، مثل نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي التي يحددها المصرف المركزي كنسبة من حجم الودائع الموجودة في المصرف والتي يتم احتجازها بشكل نقدي لدى المصرف المركزي.

7. العمليات المصرفية الأساسية للمصارف:

_ يمكن تصنيف العمليات المصرفية الأساسية للمصارف التجارية إلى أربع مجموعات، هي:

A. **قبول الودائع:** ويقصد بالوديعة الاحتفاظ بمبلغ من المال المحدد لدى المصرف لحين طلبه أو بعد فترة زمنية معينة متفق عليها مع المصرف.

B. **منح التسهيلات الائتمانية:** ويقصد بالتسهيل الائتماني تحصيص مبلغ محدد من المال من قبل المصرف لتمويل عملية أو مجموعة عمليات محددة للأفراد أو المشروعات وفقاً لشروط معينة. وتتضمن التسهيلات الائتمانية نوعين من التسهيلات: التسهيلات النقدية والتسهيلات غير النقدية.

(س: ما المقصود بالتسهيلات النقدية والتسهيلات غير النقدية؟)

C. **الاستثمار:** ويقصد بها الأموال التي يوجهها المصرف للاستثمار في مجالات عديدة منها شراء الأسهم والسندات الحكومية والاستثمار في محفظة الأوراق المالية، وهذا طبعاً بعد توفير متطلبات الاحتياطيات الأولية والثانوية ومنح القروض المطلوبة.

D. **تقديم الخدمات المصرفية الأخرى التقليدية وغير التقليدية:** وهي مجموعة الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها غير خدمات الإيداع والائتمان والاستثمار. وهي خدمات عديدة ومتنوعة، وعادة ما ترتبط بالخدمات الرئيسية السابقة.

_ وتشمل مجموعتين من الخدمات (الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية غير التقليدية).

_ الخدمات المصرفية التقليدية: وهي الخدمات التي تقوم بتقديمها وتوزيعها كافة المصارف على اختلاف أنواعها باستمرار ولا تحتاج إلى تخصيص قدر كبير من الأموال لتمويل عملياتها. ويمكن تحديد خصائص هذه الخدمات:

- خدمات متكررة وسهلة الأداء، ويسهل الحصول عليها من قبل العميل، وبذلك لا تحتاج إلى مجهود كبير.
- خدمات تقدم من جميع المصارف، ولا يتميز مصرف عن آخر بتقديمها بميزة مطلقة من قبله لسهولة تقليدها.
- خدمات لا تحتاج إلى تمويل بقدر كبير كخدمات تحصيل الفواتير.
- خدمات سريعة الدوران (عدة مرات في اليوم الواحد).
- خدمات تعتبر مصدر عائد، وليست مصدر تكلفة كبيرة للمصرف، إذ يحصل المصرف من خلال تقديمها على مجموعة من العمولات والأتعاب.

ومن هذه الخدمات التقليدية:

- إصدار شهادات للعملاء والتي تثبت قيامها بعمليات مالية مع المصرف.
- فتح الحسابات بالعملات المختلفة.
- إصدار وتحصيل الشيكات للعملاء وإيداعها في حسابات العملاء بالمصرف.
- إجراء جميع التحويلات وفقاً لأوامر العملاء في الداخل والخارج.
- سداد التزامات العملاء للغير.

_ الخدمات المصرفية غير التقليدية: وهي مجموعة من الخدمات المصرفية التي قدمت للسوق المصرفية حديثاً بواسطة المصارف، وقد تظهر وتستمر لفترة ثم تختفي من السوق، أو قد يتغير شكل تقديمها. كما لا يشترط أن تقدم لكافة العملاء في المصرف. ويمكن تحديد خصائص هذه الخدمات:

- خدمات تقدمها بعض المصارف وليس كلها.

- خدمات لا تؤدى باستمرار.
- لا يشترط أداؤها لكل العملاء في المصرف.
- قد لا تحتاج إلى أي نوع من أنواع التمويل (كإدارة أموال العملاء ومشروعاتهم من قبل المصرف).

ومن هذه الخدمات:

- تقديم النصح والإرشاد.
- دراسة الشركات وتأسيسها إدارتها لصالح العملاء.
- إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعات بعض العملاء.
- ترويج المشروعات وذلك بطرح أسهمها للاكتتاب العام وإدارة السندات المرتبطة بها.

8. أنواع المصارف:

_ يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقاً لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تلائم حاجات العملاء والمجتمع.

_ وباستعراض النظم المصرفية في الكثير من دول العالم يتضح أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى. حيث يضم الجهاز المصرفي مجموعة من المصارف المتنوعة والتي يختلف شكلها وعددها من بلد إلى آخر تبعاً لدرجة تطور البلد ونظامه الاقتصادي والاجتماعي.

_ ويتصدر الجهاز المصرفي في الدولة المصارف المركزية، وتتعامل في السوق المصرفية أنواع متعددة من المصارف من أهمها: المصارف ا لتجارية، المصارف الإسلامية، والمصارف المتخصصة، ومصارف الاستثمار، مصارف الادخار،،،،،

أولاً: المصارف المركزية (Central Banks)

ويعرف المصرف المركزي على أنه مصرف المصارف لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي المصارف، ومصرف الإصدار لأنه له سلطة إصدار نقد الدولة، ومصرف الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وتوجيه السياسة النقدية في الدولة. (سنتحدث عن ذلك لاحقاً بالتفصيل)

ثانياً: المصارف التجارية (Commercial Banks)

وهي المصارف التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر، وذلك للمساهمة في تمويل في التجارة الداخلية والخارجية. ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف، وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها أو التسليف بضمانها، وشراء وبيع الأوراق المالية فضلاً عن فتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المصرفية.

ومن أمثلة هذه المصارف في سورية: المصرف التجاري السوري، ..... اذكرها؟

ثالثاً: المصارف الإسلامية (Islamic Banks)

وهي المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة، أخذاً أو عطاءاً في جميع الصور والأحوال.

وتقوم باجتذاب الأموال والمدخرات وتوجهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة. وتقديم التمويل اللازم في مختلف المجالات، بما في ذلك صيغ التمويل والمشاركة وبيع المرابحة للآمر بالشراء وغيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.

وهنا يتحمل المودع المخاطرة والخسائر في حال وقوعها، كما أنه يحصل على الأرباح في حال تحققها.

ومن أمثلة هذه المصارف في سورية: ..... اذكرها؟

رابعاً: المصارف المتخصصة (Specialized Banks)

عادة ما تسمى المصارف المتخصصة باسم "المصارف التنموية"، وذلك لأن غاية الدولة من إنشائها هي التمويل والتنمية لقطاع معين من القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعيّة، صناعيّة، عقاريّة، تجارة خارجية).

وتمارس هذه المصارف أغلب الأنشطة والوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية إلا أنها تختلف عنها في أنها تمنح التسهيلات الائتمانية بآجال مختلفة (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل)، وفي أنها تتخصص في منح هذه التسهيلات لقطاعات اقتصادية معينة دون غيرها، وذلك تبعاً لنوعية المصرف وتخصصه.

تتنوع المصارف المتخصصة تبعاً لتنوع القطاعات الاقتصادية التي ترتبط بها، كما نختلف أحجامها تبعاً لحجم ودرجة تطور القطاعات الاقتصادية المعنيّة. فعلى سبيل المثال تكون المصارف الصناعية أكب حجماً وأكثر تطوراً في البلدان التي يغلب عليها الطابع الصناعي، وفي البلدان الزراعية يلاحظ فيها كبر حجم المصارف الزراعية وارتفاع درجة تطورها.

ويمكن تصنيف المصارف المتخصصة وتقسيمها إلى الأنواع الشائعة الآتية: المصارف الزراعية (Agricultural Banks)، المصارف الصناعية (Industrial Banks)، والمصارف العقارية (Real Estate Banks)، مصارف وصناديق التوفير (Savings Deposit Banks) ..... .

ومن أمثلة هذه المصارف في سورية: ..... اذكرها؟

خامساً: مصارف الاستثمار (Investment Banks)

من الصعب وضع تعريف محدد لمصرف الاستثمار، وذلك لتعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحالي، ولاختلاف وظائفها من مصرف إلى آخر حتى داخل الدولة نفسها.

تقوم هذه المصارف بتمويل الأنشطة الاستثمارية التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية، وبالعمل على دعم المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار ومدّهم بالمعلومات والتسهيلات الائتمانية المناسبة.

وتؤدي هذه المصارف دوراً مهماً بعملها كمصرفيّ استثمار في السوق الأولية، فهي تقوم بتصريف أو ضمان تصريف إصدارات الشركات المختلفة وبيعها والترويج لها بين المكتتبين والمستثمرين تمهيداً لتداولها بعد ذلك في سوق الأوراق المالية.

_ وقد أحدث مصرف الاستثمار في سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم /508/ تاريخ 29/10/2000 وتعديلاته، ثمّ ألغي هذا المرسوم بموجب المرسوم التشريعي رقم /101/ تاريخ 7/4/2004 الذي قضى بإحلال المصرف التجاري السوري محله مع ما يتعلق به من مهام وحقوق والتزامات.

سادساً: المصارف الشاملة (Universal Banks)

_ وهي عبارة عن تنويع العمليات المصرفية (سواء في تنويع القروض أو الاستثمارات المصرفية الأخرى والأعمال) بهدف تعظيم الربح وتعزيز المركز التنافسي وتخفيض درجة المخاطر، أي الحصول على الأموال من جميع القطاعات ومنح الائتمان لكافة القطاعات وتقديم الخدمات المتنوعة.

وهي إدارة حديثة لمصادر الأموال بفاعلية من خلال التنويع والانتشار وعدم التقيد بالنظم والاتجاهات التقليدية، وتعتمد على تعظيم دور التسويق المصرفي وتطوير المنتجات المصرفية كماً نوعاً، وإنتاج وابتكار خدمات مصرفية ومالية جديدة، مستفيدة من تسهيلات المعلومات والاتصالات مما أهلها للدخول في مؤسسات وساطة مثل شركات التأمين أو ممارسة الاستثمار ....

_ ظهر العديد من الابتكارات ضمن إطار المصرف الشامل ومنها أعمال الوكالة عن العملاء، تأسيس وترويج الشركات، إدارة المحافظ للأوراق المالية، السمسرة في السوق المالي، إعداد وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية وخدمات متنوعة أخرى. والمصارف الشاملة مؤسسات مالية مستقرة تقوم بالأعمال المصرفية التقليدية والوساطة الاستثمارية، فضلاً عن أعمال التأمين. ويجد العميل لديها كافة الخدمات المتعلقة بالمال، إضافة إلى أعمال المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة أدوات الاستثمار والمخاطر المالية.

_ إن التنويع هي الفلسفة التي يقوم عليها المصرف الشامل، ليس فقط في تنويع القطاعات التي يتعامل معها المصرف بل يكون التنويع بالعناصر الآتية:

A. تنويع مصادر التمويل: إن التعامل مع مختلف القطاعات يزيد من احتمالات ارتفاع الطلب على القروض، وبالتالي يجب أن يتجه المصرف نحو مصادر تمويل غير تقليدية.
B. التنويع في مجال الاستثمار في الأوراق المالية مختلفة الآجال والمناطق الجغرافية، وفي طبيعة النشاط والقطاعات، التنويع في مجال محفظة القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل، والدخول في مجالات استثمارية جديدة.
C. التنويع بدخول أنشطة غير مصرفية تدعم الخدمات المصرفية وتساهم في تحقيق النمو للعائد، كالتعامل بأسواق العملات والعقود المستقبلية وسوق الخيارات....
D. إصدار الأوراق المالية للشركات لقاء العمولات.
E. إنشاء الصناديق الاستثمارية والمحافظ الاستثمارية لحساب أموال العملاء.

9. المصارف العاملة في سورية:

_ تمّ إنشاء مصرف سورية المركزي بموجب المرسوم التشريعي رقم /87/ تاريخ 28/3/1953، وباشر عمله فعلياً بتاريخ 1/8/1956. ويسعى المصرف المركزي إلى تحقيق الاستقرار النقدي بتحقيق التوازن بين حجم الطلب على العملة المحلية وحجم المعروض منها. ويشغل قمة هيكل الجهاز المصرفي.

1. المصارف الحكومية (المصارف العامة): وهي مصارف متخصصة.

A. المصرف التجاري السوري: يعد المصرف التجاري السوري أكبر المؤسسات المصرفية في سورية، ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية، حيث يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله، ومن إجمالي نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلية. وقد تجاوزت فروع المصرف المئة وهي منتشرة في كافة المحافظات السورية، تمّ تأسيسه بداية عام 1967م.

ويختص المصرف التجاري السوري على خلاف المصارف المتخصصة الأخرى في سورية بمختلف الأعمال المصرفية. **(اذكرها)**

مثل: منح القروض والسلف بجميع أنواعها لمشاريع القطاع العام والشركات الخاصة، وقبول الودائع من نقود وأوراق نقدية ومعادن ثمينة على اختلاف أنواعها، حسم الأوراق وتحصيل الشيكات والسندات، حسم أسناد القروض وعمليات الأسهم والسندات العامة والأوراق المالية، الاعتمادات المستندية والقبولات والكفالات وخطابات الضمان، فتح حسابات وودائع بالعملات المحلية والأجنبية وحسابات جارية وحسابات توفير، تمويل التجارة الداخلية والخارجية، شراء العملات الأجنبية وبيعها لأغراض محددة، تأجير الصناديق الحديدية، .....

B. المصرف الزراعي التعاوني: تمّ تأسيسه في سورية منذ 15-آب عام 1888. ويعتبر من أقدم المصارف العاملة في سورية، ويعتبر أيضاً من أوسع المصارف انتشاراً حيث تجاوز عدد فروعه الـ /106/ فروع، وهي تنتشر في جميع أنحاء البلد لتغطي جميع المناطق والعديد من النواحي. ويمكن حصر خدمات المصرف الزراعي:

_ القروض القصيرة الأجل: التي لا يتجاوز استحقاقها سنة واحدة، منها: نفقات الزراعة من حراثة وحصاد وري ومحروقات وغير ذلك، قيمة البذور والأسمدة والمخصبات ومواد المكافحة، مستلزمات المهن والحرف والصناعات الريفية المرتبطة بالتنمية الريفية، ورشات إصلاح الآلات والآليات الزراعية...الخ.

_ القروض المتوسطة الأجل: تزيد مدتها عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وتمنح لتمويل الغايات التالية: شراء الآلات والآليات والأدوات اللازمة للاستثمار الزراعي والحيواني، تحسين الأراضي، شراء المواشي والحيوانات لتربيتها وإعادة بيعها، شراء الآلات والتجهيزات اللازمة لأنشاء المداجن، شراء التجهيزات والأعمال اللازمة للري وحفر الأقنية والآبار.....

_ القروض طويلة الأجل: هي التي تزيد مدتها على خمس سنوات: إنشاء المستودعات اللازمة لحفظ الآلات والآليات والحاصلات الزراعية الأعلاف، إنشاء الحظائر اللازمة لتربية الحيوانات والمواشي والطيور الداجنة، مشاريع الري والصرف، مشا ريع الري الحديث، تصنيع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

_ قبول الودائع في الحسابات الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير بالليرات السورية لكل الأفراد والشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية.

_ تحويل الأموال العائدة للأفراد والشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية بين فروع المصرف وفروع المصارف الأخرى العاملة في سورية.

_ كما أجيز للمصرف بان يقوم بعمليات شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي وبيعها وتوزيعها بنفسه، او بالمشاركة مع غيره، أو بالوساطة نقداً أو إقراضاً.

C. المصرف الصناعي السوري: أحدث في عام 1958 ويقوم بجميع العمليات المصرفية ذات العلاقة بالصناعة بهدف النهوض بالصناعة في حدود سياسة الدولة الاقتصادية والصناعية، والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها. فالنشاط الرئيسي للمصرف الصناعي هو تمويل المشاريع الصناعية بمختلف تصنيفاتها وقطاعاتها، وهو المصرف الوحيد في سورية الذي يضطلع بهذه المهمة في سورية. ويقوم المصرف الصناعي بتقديم الخدمات والتسهيلات المصرفية التالية:

_ منح القروض قصيرة الأجل: التي لا يتجاوز استحقاقها سنة واحدة لتمويل رأس المال العامل وشراء المواد الأولية وتأمين مستلزمات الإنتاج.

_ منح القروض متوسطة الأجل تزيد مدتها عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات لتمويل تأسيس الصناعات والحرف سواء أكان ذلك لشراء الآلات والتجهيزات أم لإقامة الأبنية أو شرائها لأغراض الصناعة أو الحرفة.

_ القروض طويلة الأجل: هي التي تزيد مدتها على خمس سنوات: لتمويل تأسيس الصناعات والحرف.

_ قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة وإصدار الشيكات وإجراء الحوالات وتحصيل السندات والشيكات والسحوبات.

_ منح سلف على وثائق الشحن للتصدير وسلف أخرى على عقود التصدير.

_ الحسابات الجارية المدينة للقطاع العام والمشترك والجمعيات التعاونية والحرفية فقط لتأمين احتياجاتها الضرورية من الأموال النقدية.

_ بالنسبة لانتشار الفروع وتوزيعها: يعد ضعيف الانتشار حيث يمتلك حوالي عشرين فرعاً في سورية، ولا يمتلك أيضاً أجهزة صراف آلية حتى الآن.

D. المصرف العقاري: تمّ تأسيسه في العام 1966. ويقوم المصرف العقاري إضافة إلى قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية بتقديم قروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل بضمانات عقارية وشخصية لأغراض سكنية أو استثمارية متعددة....

_ يتميز المصرف العقاري عن بقية المصارف السورية أنه يقدم خدمات مصرفية حديثة نسبة إلى السوق السورية (وليس العالمية)، حيث يعد أول مصرف يقدم مثل هذه الخدمات وأهمها: سحب الأموال النقدية عن طريق أجهزة الصراف الآلي، إصدار بطاقات دفع (سوريا كارد)، الحوالات المباشرة، تسديد فواتير المشتريات عن طريق نقاط البيع الآلي، إمكانية السحب من الحسابات من جميع فروع المصرف مباشرة، الاستعلام الهاتفي عن حركة الحسابات، تسديد فواتير الهاتف العادي والخلوي من قبل أصحاب الحسابات عن طريق المصرف مباشرة...

_ ويلاحظ ازدياد القروض المقدمة من المصرف العقاري في الأعوام الأخيرة، كما أن المصرف العقاري يعد الممول الرئيسي للاقتصاد السوري بالإقراض الطويل الأجل المتوسط الأجل.

E. **مصرف التسليف الشعبي:** تمّ تأسيسه في العام 1966. ويقدم المصرف من خلال فروعه التي تجاوزت الثلاثة والستين فرعاً في جميع المحافظات خدمات عديدة، يمكن حصرها فيما يلي:

_ الحسابات الجارية: حيث يقوم المصرف بقبول ودائع الأفراد والمنشآت الخاصة والعامة وودائع الدولة ومؤسساتها وفتح حسابات جارية، ويسلم المصرف بناء على طلب أصحاب الحسابات دفاتر شيكات وفق نموذج خاص يعتمده المصرف.

_ دفاتر الادخار، شهادات الاستثمار بمجموعاتها الثلاث (أ-ب – ج).

_ القروض الإنتاجية: يقدم المصرف تسهيلات مصرفية بمنحه قروضاً قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لتمويل إقامة مشاريع الجمعيات التعاونية والنقابات والمشافي والمخابر ودور الأشعة والمراكز الطبية والمعاهد المهنية والعلمية والثقافية والفنية ودور النشر والجامعات الخاصة ومشاريع الإعلان والمشاريع السياحية ومدن الألعاب ومحطات الوقود والأفران وغيرها من المشاريع أو توسيعها او تجديدها أو تجهيزها ..... وذلك ضمن شروط.

F. **مصرف التوفير:** ينحصر عمله في قبول الودائع وفتح الحسابات من جهة، وتقديم القروض من جهة أخرى، حيث يفتح المصرف أنواعاً عديدة من حسابات التوفير مثل: (توفير عادي تحت الطلب، توفير أطفال تحت الطلب، ح/ ادخار ولأجل، ح/ توفير مشترك تحت الطب...)، ويقدم المصرف خدمة الحوالات المصرفية بين الفروع ومكاتب التوفير التي تجاوزت الـ 14-فرعاً و 33 مكتباً.

2. المصارف الخاصة: مع صدور القانون رقم /28/ تاريخ 16/4/2001 الذي أجاز تأسيس مصارف في سورية على شكل شركات مساهمة مغفلة خاصة او مشتركة، ومنذ ذلك التاريخ دخلت السوق السورية العديد من المصارف الخاصة. وتقدم هذه المصارف كل الخدمات التي يسمح بها القانون، على الرغم من أنها لم تنشط كثيراً في مجال التمويل طويل الأجل، وإنما معظم نشاطها انصب على الآجال القصيرة والحجات التمويلية البسيطة. **ومن هذه المصارف الخاصة:**

- **بنك عودة:** وهو شركة مساهمة يمتلك فيها بنك عودة اللبناني 47٥ من الأسهم، 2% لأحد المؤسسين العرب، 26% لمؤسسين سوريين، وهناك 25% من الأسهم التي طرحت للاكتتاب العام (أسهم حرة).

_ بدأ بنك عودة عمله في مدينة صيدا في لبنان عام 1830 م ويعتبر من أقدم المصارف في المنطقة، وقد تطور حتى أصبح مصرفاً شاملاً. حيث يمتلك العديد من الفروع في داخل لبنان وخارجه في سويسرا وفرنسا والأردن ومصر وأمريكا وسورية. ويتألف هذا المصرف من مجموعة شركات يطلق عليها مجموعة عودة سردار.

- **بنك بيبلوس:** وهو مصرف شامل. رأسمال موزع 41.5% بنك بيبلوس لبنان، 7.5% لمنظمة أوبك، 51% موزعة على مساهمين سورين. وهو مصرف لبناني الأصل يعمل في لبنان منذ خمسينيات القرن الماضي، ويمتلك أكثر من 70 فرعاً في لبنان، والعديد من الفروع في سورية.
- **بنك بيمو السعودي الفرنسي:** وهو أول مصرف خاص تم الترخيص له بالعمل في سورية، وبدأ أعماله فعلياً عام 2004م. والمؤسسون لهذا المصرف هم: البنك السعودي الفرنسي وهو مصرف سعودي ساهم بنسبة 27% من رأس المال، البنك الأوروبي للشرق الأوسط (BEMO) وهو مصرف لبناني ساهم بنسبة 22% من رأس المال، وثلاثة مؤسسين سوريين بنسبة 3%، والباقي طرح للاكتتاب العام.
- **بنك سورية والمهجر.**
- **المصرف الدولي للتجارة والتمويل.**
- **البنك العربي.**
- **بنك الأردن سورية.**
- **بنك قطر الوطني.**
- **بنك سورية والخليج.**
- **فرنسبنك.**
- **بنك الشرق.**
- **بالإضافة إلى مباشرة بعض المصارف الإسلامية العمل في سورية: بنك الشام الإسلامي، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك البركة، البنك الوطني الإسلامي.**

_ **صدر القانون رقم 25 في العام 2009م المتعلق** بزيادة رأس مال المصارف الحكومية: المصرف العقاري، مصرف التوفير، المصرف الصناعي، مصرف التسليف الشعبي من مليار ونصف إلى 10 مليارات ليرة سورية.

_ **كما صدر بعد ذلك القانون رقم /3/ لعام 2010 المتعلق** بزيادة رأس مال المصارف المرخصة الخاصة إلى 10 مليارات ليرة سورية، والمصارف الإسلامية إلى 15 مليار ليرة سورية.